

نموذج إحصائي للتنبؤ بمعدلات العائد على الاستثمار في شركات التأمين على الحياة بالسوق المصري

د. عيد أحمد أبوبكر

استاذ مشارك

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة الزيتونة الاردنية

الملخص

تقوم شركات التأمين بتجميع الأموال من حملة الوثائق (المؤمن لهم) في صورة أقساط مقدمة لتغطية أخطار محتملة مستقبلاً، ومن ثم تكون من هذه الأموال الاحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات، مع توظيف هذه الأموال المحتجزة في استثمارات متنوعة، ونجاح شركة التأمين في تحديد سياسة استثمارية مثلى لهذه الاستثمارات بما يحقق عائداً مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة هو الهدف الأساسي لشركات التأمين للمحافظة على هذه الأموال وتميبتها، حيث لا تمتلك منها إلا القدر اليسير والمتمثل في رأس المال والاحتياطيات غير الفنية، وتظل الغالبية العظمى من هذه الأموال حقاً من حقوق حملة الوثائق، ولذلك تتدخل الدولة متمثلة في هيئة الإشراف والرقابة على التأمين للإشراف على توظيف واستثمار هذه الأموال ووضع القيود والضوابط اللازمة للمحافظة عليها وتميبتها. وبذلك تقوم شركات التأمين بدورين رئيسيين لنشطين متكاملين هما :-

النشاط الأول: هو نشاط الاكتتاب (النشاط الإنتاجي) ويتمثل في تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن عليهم.

النشاط الثاني: هو نشاط الاستثمار ويتمثل في استثمار الأموال المتراكمة لديها في الأوجه الاستثمارية التي حددها القانون بحيث تتوافر فيها التوازن بين الضمان والربحية والسيولة في ظل تنوع أمثل لهذه الأوجه.

وإن ناتج النشاط التأميني من فائض أو عجز ما هو إلا محصلة لهذين النشاطين معاً، وبذلك يمثل النشاط الاستثماري جزءاً هاماً من نشاط شركات التأمين، حيث أن إيرادات الاستثمار تعتبر مصدراً لا يستهان به من مصادر إيرادات شركات التأمين بصفة عامة - وشركات التأمين على الحياة بصفة خاصة- كما أن إيرادات هذه الاستثمارات تساعد على جبر الخسائر الناتجة عن التغطية التأمينية البحتة وتحقيق فائض، ويعضد هذا المعنى بعض الكتاب بقولهم " قد تحقق العديد من شركات التأمين خسائر أو ربحاً ضئيلاً من عملة الاكتتاب المباشر خلال عدة سنوات، ولكنها تحقق صافي دخل مرتفع من استثمار أموالها، مما يساعدها على جبر هذه الخسائر وتحقيق فائض.

أن شركات التأمين على الحياة يتكون لديها أموال ضخمة تمتلك منها شركة التأمين جزء بسيط، أما الجزء الأكبر من هذه الاموال يعتبر حق من حقوق حملة الوثائق، وهذه الأموال تتراكم من سنة لأخرى لحين حلول آجال استحقاق الوثائق أو تحقق الخطر المؤمن منه، وتقوم شركات التأمين باستثمار الجزء الأكبر من تلك الأموال في قنوات الاستثمار المختلفة وتحقق معدلات استثمار مناسبة، ولكن السواد الأعظم من تلك العوائد يعود إلى المساهمين وليس لحملة الوثائق، بالرغم من أنهم هم أصحاب هذه الأموال المستثمرة، ولذا نادى كثير من المهتمين بالتأمين على الحياة بضرورة رفع الغبن عن جماعة المؤمن عليهم من خلال أن يتم إصدار عقد التأمين بشكل سنوي، وضرورة تعديل معدل الفائدة الفني الذي على أساسه يتم تقدير قسط التأمين في نهاية كل سنة من سنوات العقد وذلك للأسباب التالية:

1- مواكبة التغيرات السريعة في أسعار الفائدة في قنوات الاستثمار البديلة.

2- مواكبة التحسينات المستمرة في معدلات الوفاة وزيادة متوسط الأعمار المتوقعة.

3 - مواكبة نتائج أعمال شركة التأمين الفعلية.

وفي نهاية الموسم تتقاسم شركة التأمين مع جماعة المؤمن عليهم المتعاقد معهم في بداية السنة الأرباح والخسائر حسب نتائج أعمال شركة التأمين الفعلية عن السنة المنقضية بعد سداد المزاي المستحقة سواء حال الحياة أو حال الوفاة وتكوين المخصصات والاحتياطيات. يدخل في حساب قسط وثائق لتأمين على الحياة ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

1- احتمالات الحياة والوفاة.

2- معدل الفائدة الفني المستخدم.

3- معدل المصروفات والعمولات.

والمقصود بمعدل الفائدة الفني:النسبة المئوية للفائدة التي تضيفها شركة التأمين لحساب حملة الوثائق (المؤمن عليهم) مقدماً عند حساب أقساط التأمين. حيث أنه من المعروف أن أقساط التأمين على الحياة تتأثر بمعدل الفائدة الفني، فكلما زاد هذا المعدل كلما نقص مقدار قسط التأمين، والعكس صحيح. ولعل المبرر في استخدام معدل الفائدة الفني عند حساب أقساط التأمين على الحياة هو اتباع شركات التأمين بما يعرف بنظرية القسط المتساوي في سداد تكلفة التأمين، هو سداد المؤمن عليه لبعض الأجزاء الإضافية التي تزيد عن القسط الطبيعي (تكلفة التأمين الفعلية) خلال الفترة الأولى لعقد التأمين، بحيث تكون الزيادة في الأقساط المتساوية المحصلة خلال الفترة الأولى للتأمين مع فوائد استثمارها كافية لسداد العجز في الأقساط المتساوية المحصلة خلال الفترة الأخيرة من العقد. والجدول التالي يوضح تطور معدلات العائد على الاستثمار في شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة خلال الفترة من 2008/2007 الى 2013/2012

جدول رقم (2) معدل العائد على استثمار اموال التأمين على الحياة في شركات التأمين المصرية %

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	بيان
10.71	11.26	9.28	12.31	13.02	17.53	11.4	مصر للتأمين
9.51	7.93	8.03	9.05	7.7	6.88	7.7	قناة السويس للتأمين

10.72	9.88	9.72	8.07	9.06	14.46	11.86	المهندس للتأمين
12.89	10.98	9.48	9.88	10.35	9.5	10.13	الدلتا للتأمين
12.20	11.1	10.61	9.83	10.86	10.48	11.4	الفرعونية الامريكية(اليكو)
14.82	7.71	5.97	10.21	10.04	9.55	8.46	التجارى الدولي
8.76	6.25	6.58	8.9	21.2	7.85	5.65	اليانز لتأمينات الحياة
11.84	10.15	7.43	5.61	10.77	9.53	12.24	ان اس جي بي لتأمينات الحياة

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى عن نشاط سوق التأمين فى مصر ، اعداد مختلفة.

من الجدول السابق يتضح ان هناك تقلب فى معدلات العائد على استثمار اموال التأمين على الحياة فى شركات التأمين العاملة فى سوق التأمين المصري فى سنوات الخبرة الماضية مما يؤثر فى معدل العائد المتوقع على الاستثمارات فى المحفظة ككل فى المستقبل.

تعد وظيفة الاستثمار فى شركات التأمين من أهم وأقعد الوظائف التى يجب أن تحظى باهتمام خاص من القائمين على إدارة الاستثمار فى تلك الشركات، حيث تعد شركات التأمين بما يتجمع لديها من أموال مراكز استثمار بجانب ممارسة العملية الفنية للتأمين، ويمكن القول أنه فى بعض الأحيان تغطى عوائد الاستثمار أى عجز غير متوقع فى نتائج أعمال التأمين الفنية.

ولعل التزام شركة التأمين تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم بالمحافظة على أموالهم وحقوقهم الحالية والمستقبلية وضمن تحقيق عائد استثمارى يتساوى على الأقل مع معدل الفائدة الفنى المستخدم فى حساب الاقساط إنما يجبر القائمين على إدارة هذه الشركات بأن يراعوا الدقة فى بناء محافظهم الاستثمارية فى ضوء معايير الاستثمار الأمثل والتعارض بين مبادئ الاستثمار فى اموال شركات التأمين والالتزام بقيود الاستثمار القانونية والتشريعات المنظمة لذلك فى قوانين الاشراف والرقابة على التأمين، كما أن المحافظة على استمرارية شركة التأمين وقدرتها على المنافسة مع المنشآت الأخرى المنافسة لها أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على مدى نجاح السياسة الاستثمارية التى تعتبر خط الدفاع الأول عند تعرض المنشأة التأمينية لأى مشاكل مالية فى محافظ أعمالها التأمينية.

ويتأثر العائد المتوقع للمحفظة الاستثمارية ككل بثلاث عناصر أساسية هى :-

- العنصر الأول : العائد المتوقع لكل استثمار على حده .

- العنصر الثانى : عدد الاستثمارات الفردية فى المحفظة .

- العنصر الثالث : نسبة كل استثمار فردى الى مجموع الاستثمارات .

ويتم حساب العائد المتوقع للمحفظة الاستثمارية على أساس متوسط العوائد على الاستثمارات

الفردية مرجحاً بمبالغ لكل استثمار على حدة ، وذلك باستخدام المعادلة الآتية :-

$$R_p = X_1R_1 + X_2R_2 + X_3R_3 + \dots + X_nR_n$$

ويمكن وضع المعادلة على الصورة :

$$R_p = \sum_{i=1}^n X_i R_i$$

حيث أن :-

$$0 < X_i < 1$$

- R_p : العائد الاستثمارى للمحفظة ككل.

- R_i : العائد الاستثمارى للوجه الاستثمارى (i)

- X_i : نسبة الاستثمار فى الوجه (i) الى مجموع قيم الاستثمارات.

كما ان درجة مخاطر الاستثمار فى المحافظ الاستثمارية يتوقف على التنبؤ السليم بعوائد الاستثمار لكل وجه من أوجه استثمار المحفظة على حده ، حيث يزداد أو يقل الخطر حسب الانحرافات بين العوائد المتوقعة والعوائد الفعلية ، فكلما زادت الانحرافات زادت درجة خطورة الاستثمار فى المحفظة ، والعكس صحيح، ولذلك يعتبر مقياس التباين أو الانحراف المعيارى للتقلبات فى معدلات العوائد المتوقعة عن متوسطها الفعلى مقياساً ملائماً لقياس درجة خطورة الاستثمار فى المحفظة ، ويمكن لمتخذ القرار الحصول على العائد المتوقع لأى وجه من أوجه الاستثمار باستخدام متوسط العائد من خبرة عدة سنوات كافية.

كذلك نجد أن درجة خطورة الاستثمار فى أى وجه من أوجه الاستثمار تختلف تماماً عن درجة خطورة الاستثمار فى المحفظة الاستثمارية ككل، فكلما زادت وتنوعت الأوجه الاستثمارية كلما قلت درجة خطورة المحفظة ككل عن درجة خطورة كل وجه من الأوجه الاستثمارية على حدة وذلك كمحصلة نهائية لكل استثمار، وتتأثر المخاطر الكلية للمحفظة الاستثمارية بعنصرين هامين هما: العنصر الأول: المخاطر الكلية لكل استثمار على حده ، ويعبر عنها بقوة التباين فى معدلات العوائد عن العائد المتوسط للمحفظة.

العنصر الثانى: العلاقة أو معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار للأوجه الاستثمارية المختلفة ، حيث تتصارع الأوجه الاستثمارية على حجم الأموال التى يجب تخصيصها لكل استثمار على حده. ان اختيار المحفظ الاستثمارية المثلى لشركات التأمين تتوقف على تحديد ثلاثة مراحل:

1- العائد المتوقع.

2- قياس الخطر ومن ثم تخفيض درجة المخاطر ، ونلك التى تتوقف درجة الارتباط الاحصائى بين عوائد اوجه الاستثمار وعددهاوكذلك على تقلبات العائد لكل وجه.

3- مرحلة التشكيلة المثلى والتنويع المرغوب بالمحفظة والذى يحقق اعلى عائد مع تخفيض درجة الخطورة.

وتتمثل المرحلة الاولى فى تحديد العائد المتوقع وهى من اصعب واهم المراحل ويترتب عليها باقى المراحل، ولذا فانه من الاهمية بمكان لشركات التأمين ان تقوم بتقييم السياسة الاستثمارية من خلال تقييم تفصيلي لمعدلات عوائد الاستثمار لكافة اوجه الاستثمار المتاحة والمتباينة بالمحفظة الاستثمارية، وذلك بهدف إعداد النماذج الكمية التى تمكننا من توقع معدلات العائد على الاستثمارات فى المستقبل لترشيد السياسة الاستثمارية والقرار الاستثمارى بشركات التأمين.

تتمثل مشكلة البحث فى كلفة بناء واختيار انسب نماذج بوكس-جىنكنز للسلاسل الزمنية (ARIMA) فى التنبؤ بمعدلات العائد على الاستثمار اموال شركات التأمين على الحياة المصرية مما يساعد على تخطيط السياسة الاستثمارية واختيار السياسة المثلى التى تحقق افضل عائد واقل مخاطرة.